THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

السكرتير الثاني

باسل عيزوقي

أمام

اللجنة الخامسة

(لجنة الإدارة والميزانية)

حول البند 161 (أ)

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط
(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 12 أيار 2015

السيد الرئيس،

بداية يود وفد بلادي أن يشكر السيدة بيتينا توسي بارتسيوتاس، المراقب المالي، على تقديمها تقرير الأمين العام المتضمن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الإشتباك (الأندوف) للفترة 2015-2016 والوارد في الوثيقة A/69/732، كما يشكر السيد كارلوس رويز ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشوؤن الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/69/839/add.1.

السيد الرئيس،

أنشئت قوة الأندوف منذ أربعين عاماً بموجب قرار مجلس الأمن رقم 350 لعام 1974 للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل إثر حرب تشرين الأول 1973 . وإن إنشاء هذه القوة واستمرارها يعود لقيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في العام 1967 واستمرارها في تحدي قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الشان، والتي تطالبها بالإنسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران 1967. وبما أن السبب في نشر هذه القوة واستمرار وجودها فوق تراب الجولان السوري المحتل هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري، لذلك يؤكد وفد بلادي مجدداً على أن تمويل قوة الأندوف يجب أن يتحملها الطرف الاسرائيلي المعتدي القائم بالاحتلال والذي يرفض الانسحاب من أراضينا المحتلة.

السيد الرئيس،

يود وفدي أن يؤكد مجدداً على ضرورة أن تكون تقارير الأمانة العامة حيادية وبعيدة عن التسييس وأن تعكس الحقائق كما هي، حيث أن تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأندوف A/69/732 تجاهل الإشارة الى سبب تدهور الحالة الأمنية على الجانب "برافو" والذي يعود الى الأعمال الارهابية التي تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة والتي لم تسلم منها المرافق العامة والبنية التحتية في جميع أنحاء سوريا، بما فيها المرافق العائدة لقوة الأندوف، وذلك استناداً الى تقارير الأمين العام الخاصة بالأندوف. كما تجاهل التقرير ايضاً الاشارة الى دور الأنشطة العسكرية الاسرائيلية المباشرة أو الداعمة للجماعات الارهابية المرتبطة بالقاعدة في تصعيد التوتر في منطقة الفصل، وهو ما عرض ويعرّض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة في الأندوف للخطر ويساهم في تقوّيض عمل هذه القوات، فضلاً عن كون ذلك يعني أن الاحتلال الاسرائيلي مشارك فعلياً في الأعمال العدائية التي استهدفت وتستهدف قوة الأندوف، وذلك في انتهاك فاضح لاتفاق فصل القوات لعام 1974، ولولاية الأندوف، وللقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أن اسرائيل لم تكتف بتقديم الدعم اللوجستي للإرهابيين وعلاج مصابيهم في المشافي الاسرائيلية، بل قامت القوات الإسرائيلية بالاعتداء على الأراضي السورية والتدخل العسكري المباشر في أكثر من مرة، وذلك في انتهاك سافر وخطير للقانون الدولي؛ الأمر الذي يفضح من جديد التنسيق القائم بين قوات الاحتلال الاسرائيلي والمجموعات الارهابية في منطقة الفصل.

ونشير في هذا الإطار الى أن انسحاب قوات الأندوف من بعض مواقعها أفسح المجال للجماعات الارهابية المسلحة لشغل هذه المواقع لتصبح قاعدة انطلاق لها في مهاجمة القوات السورية بمساعدة قوات الاحتلال الاسرائيلي، وهنا يشدد وفدي على أهمية عودة الأندوف، بالسرعة الكلية، الى شغل هذه المواقع خاصةً وأن الحكومة السورية قدمت الدعم الكامل لقوة الأندوف لاعادة انتشارها في منطقة الفصل، وتعمل على طرد الارهابيين منها، ومنحت كافة التسهيلات الممكنة لتعزيز قوة الأندوف لما لذلك من أهمية في ضمان الاستقرار في منطقة الفصل.

السيد الرئيس،

يعبر وفد بلادي عن رفض سوريا لتجاهل الأمانة العامة للكثير من الحقائق، فقد استمرت الأمانة العامة في تقريرها عن تمويل الأندوف في توصيف النزاع في سوريا بأنه "نزاع مدني"، بينما هو في واقع الأمر حرب على الارهاب، كما استمرت الأمانة العامة بسياسة اطلاق صفة "المعارضة المسلحة" على مجموعات ارهابية عديدة مرتبطة بالقاعدة وبعضها مدرج على قوائم مجلس الأمن للمنظمات الارهابية كـ "جبهة النصرة" و"داعش"، والتي تنشط في منطقة الفصل وتمارس أبشع أنواع الارهاب بحق الشعب السوري وتعتدي على قوة الأندوف وافرادها. كما تجاهل التقرير أعمال الخطف التي قامت بها المجموعات الارهابية المسلحة بحق حفظة السلام، وقيام قطر بدفع الفدية لهؤلاء المجموعات الارهابية، وإن تضمن تقرير الأداء إشارة خجولة وغير مباشرة الى إحدى حوادث الخطف هذه من خلال الاشارة الى المصاريف الناتجة عن تعيين خبير استشاري للمساعدة في التفاوض على

اطلاق سراح موظف اختطفته ما سماها التقرير بـ "المعارضة المسلحة" وليس " جبهة النصرة أو مجموعة ارهابية".

ويطالب وفدي الأمانة العامة باصدار تصويب رسمي لتقريرها يعكس هذه الحقائق سالفة الذكر. كما يتطلع الى أن تعكس تقارير الأمانة العامة القادمة الحقائق كما هي وأن تسمي الأمور بمسمياتها.

السيد الرئيس،

إن مقترح الأمين العام بإلغاء 21 وظيفة وطنية في قوة الأندوف يشكل اجحافاً غير مسبوق بحق هذه البعثة التي تعتبر من أقدم بعثات عمليات حفظ السلام ومن أصغرها لناحية العدد والميزانية. وإن التذرع بعدم الحاجة لهذه الوظائف بسبب الحالة في منطقة العمليات ونقل مقر القوة لا يبرر هذا المقترح المجحف، فالحالة الراهنة هي مؤقتة والقوة يجب أن تعود الى شغل مقرها ومواقعها بأقرب وقت ممكن. بالمقابل، تقترح الأمانة تحويل وظيفتين من الوظائف المؤقتة الى وظائف ثابتة خلافاً للنهج العام الذي تتبعه الأمانة ودون تقديم اسباب مقنعة لمقترحها هذا مما دفع اللجنة الاستشارية لعدم التعليق على هذا المقترح بالسلب والايجاب، فضلاً عن أن هاتين الوظيفتين تمت الموافقة عليهما سابقاً كوظيفتين مؤقتتين، حيث أن مهامهما يجب ان تكون من اختصاص الأفراد العسكريين.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفدي على ضرورة الالتزام باتفاقية فصل القوات واتفاقية الاجراءات الأساسية العملياتية الناظمة لعملها في الأمور المرتبطة بالتعاون الاقليمي والممارسات الادارية وعمليات التعيين واستحداث الوظائف وتحديد مهامها، وعلى ضرورة عدم التداخل بين عمل بعثات الأمم المتحدة في

المنطقة والتي لبعضها طابع سياسي بحت يختلف عن قوة الأندوف ذات الطابع العسكري والتي تنحصر ولايتها على طول خط وقف اطلاق النار وفي منطقتي الفصل والتحديد.

السيد الرئيس،

لقد رحبت الجمهورية العربية السورية بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها وقدمت لها كل الدعم اللازم، واستمرت الجمهورية العربية السورية منذ إنشاء القوة بالإحترام الكامل لإتفاقية فصل القوات على أساس أنها مرحلة مؤقتة بانتظار إعمال قراري الشرعية الدولية 242(1967) و 338(1973) وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري. وتتطلع بلادي إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وذلك بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإنسحاب من الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران 1967.

وفي الختام، يود وفدي أن يعبر عن تقدير سوري الدائم للمهمة النبيلة التي يضطلع بها أفراد القوة من موظفين محليين ودوليين وقوات عسكرية. وفي هذا الإطار، نشيد بالتعاون القائم بين القوة والجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية، ونود أن نؤكد على إرتياحنا للتعاون القائم بين البعثة الدائمة لسورية لدى الأمم المتحدة والمراقب المالي في نيويورك، كما نود أن نوجه تحية تقدير للدول المساهمة بقوات في الأندوف.

وشكراً السيد الرئيس,,,